الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

01 **ذو الحجة** 1441 –22 **يوليو** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

3طرق لقبول الشكوى بواسطة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 01 ذو الحجة 1441هـ - 22 يوليو 2020م
https://albiladdaily.com/2020/07/22/3

لرياض ـ البلاد
وضعت هيئة حقوق الإنسان النقاط حول شروط قبول الشكوى ، لافتة إلى أن التقدم بالشكوى متاح للجميع، وذلك من خلال زيارة المركز الرئيس للهيئة، أو أحد فروعها، أو عبر البريد، أو عبر الموقع الإلكتروني، أو عبر الهاتف.
وأكدت "حقوق الإنسان" أن من شروط قبول الشكوى أن يكون موضوعها انتهاك حق من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الأنظمة الوطنية أو الصكوك الإقليمية والدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، وألا يكون قد مضى على الانتهاك أكثر من 12 شهراً، ما لم يكن مستمراً.
وتابعت: تختص الهيئة بنظر جميع الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، عدا الشكاوى التي يكون موضوعها من اختصاص محكمة، أو جهة شبه قضائية، أو جهة إدارية مختصة بنظر الشكوى، أو منظورة لديها في مدة معقولة، أو كان حق الاعتراض عليها قائم نظاماً، أو صدر بشأنها حكم أو قرار قضائي نهائي.
وشددت "حقوق الإنسان" عبر حسابها بـ"تويتر" على أن "من مرفقات الشكوى، توفر جميع الوثائق المتعلقة بموضوع الشكوى، مع توقيع مقدم الشكوى على صورة المستندات، ثم يتم دراسة الشكوى، والتحقق من صحة المعلومات من الإدارة المختصة عبر التواصل المباشر مع الجهة ذات العلاقة بموضوع الشكوى، أو الزيارة الميدانية للمكان الذي حدث فيه الانتهاك، أو التواصل الكتابي مع الجهة بطلب التحقق أو معالجة الملاحظات، بعد أن يتم معالجة الانتهاك، أو التأكد من عدم حدوثه، يتم إفادة المشتكي بنتيجة شكواه على الهاتف."

حقوق الإنسان: حالات يحق فيها للعامل إجازات مدفوعة الأجر

الهيئة أوضحت الإجازات الاستثنائية للمرأة العاملة..

المصدر: جريدة عاجل الاربعاء 01 ذو الحجة 1441هـ - 22 يوليو 2020م
https://ajel.sa/HW38Cw/

بيّنت هيئة حقوق الإنسان، نظام العمل ولائحته التنفيذية التي تحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل بما يحفظ حقوق وواجبات كل طرف منهما.
وشرحت هيئة حقوق الإنسان، الحالات التي يمكن فيها للعامل ترك العمل دون إشعار أو إخطار، كما أوضحت الإجازات التي يستحقها العامل سنويًا والحالات التي يستحق فيها العامل إجازات عارضة مدفوعة الأجر أي بدون أي حسم من الراتب.
الإجازات المستحقة للعامل

وأوضحت هيئة حقوق الإنسان، عبر موقعها الإلكتروني الرسمي، الإجازات السنوية المستحقة للعامل وفقًا لما نصت عليها لائحة نظام العمل، لتحفظ له حقوقه المتمثل في:

-يدفع أجر الإجازة مقدمًا

-يستحق العامل إجازة سنوية عن كل عام لا تقل مدتها عن واحد وعشرين يومًا تزاد إلى ثلاثين يومًا إذا مضى العامل في خدمة صاحب العمل خمس سنوات متصلة.

-للعامل الحق في الحصول على إجازة مرضية مثبتة ويستحق العامل أجر الثلاثين يوم الأولى كاملة وثلاثة أرباع الأجر عن الستين يومًا التالية ودون أجر للثلاثين يومًا التي تلي ذلك خلال السنة الواحدة سواء كانت هذه الإجازات متصلة أو متقطعة

-لا يجوز النزول عن الإجازة بمقابل نقدي ويجب أن يتمتع العامل بها وقت استحقاقها.

-يجب على صاحب العمل أن يخبر العامل بموعد إجازته قبل ثلاثين يومًا من الإجازة.

-بموافقة صاحب العمل يجوز تأجيل الإجازة أو جزء منها إلى السنة التالية.

-للعامل حق في الحصول على أجر الإجازة التي لم يتمتع بها إذا ترك العمل.

-لا يجوز للعامل العمل لدى صاحب عمل آخر أثناء تمتعه فيما سبق من إجازات.

-للعامل أن يحصل على إجازة بدون راتب بموافقة صاحب العمل.

حالات استثنائية

وبيّنت هيئة حقوق الإنسان، الحالات الاستثنائية التي يستحق فيها العامل أن يأخذ إجازة طارئة مدفوعة الأجر، والتي تتمثل في:

-للعامل الحق في إجازة ثلاثة أيام في حالة ولادة مولود له، وخمسة أيام لمناسبة زواجه أو في حالة وفاة زوجه أو أحد أصوله وفروعه.

-للعامل الحق في إجازة بأجر كامل لتأدية امتحانات إذا كان منتسبًا لمؤسسة علمية بعدد أيام الامتحان الفعلية.

إجازات المرأة العاملة

كما أوضحت هيئة حقوق الإنسان، تفصيلًا الإجازات الاستثنائية المستحقة للمرأة العاملة، والتي تتمثل في:

-للعاملة الحق في إجازة وضع بأجر كامل لمدة عشرة أسابيع توزعها كيف تشاء، تبدأ بحد أقصى بأربعة أسابيع قبل التاريخ المرجح للوضع.

-لا يجوز تشغيل المرأة بعد الوضع بأي حال من الأحوال خلال الستة أسابيع التالية له.

-يحق للعاملة تمديد إجازة الوضع مدة شهر دون أجر.

-للعاملة الحق- في حالة إنجاب طفل مريض أو من ذوي الاحتياجات الخاصة وتتطلب حالته الصحية مرافقًا له- في إجازة مدتها شهر بأجر كامل تبدأ بعد انتهاء مدة إجازة الوضع، ولها الحق في تمديد الإجازة لمدة شهر دون أجر.

-للعاملة المسلمة الحق في إجازة بأجر كامل مدة لا تقل عن أربعة أشهر وعشرة أيام في حالة وفاة زوجها.

-للعاملة غير المسلمة الحق في إجازة بأجر كامل مدة خمسة عشر يومًا في حالة وفاة زوجها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء يعقد جلسته برئاسة خادم الحرمين ـ عبر الاتصال المرئي ـ من مقره في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 ذو الحجة 1441هـ - 22 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1832890

عقد مجلس الوزراء، جلسته اليوم برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ، ـ عبر الاتصال المرئي ـ من مقره في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض.

وفي مستهل الجلسة توجه خادم الحرمين الشريفين بالشكر والحمد للمولى جل وعلا أن منّ عليه بالصحة والعافية، إثر الفحوصات التي أجريت له ـ رعاه الله ـ جراء التهاب في المرارة، معرباً عن تقديره لكل من سأل عنه ـ أيده الله ـ للاطمئنان على صحته.

عقب ذلك اطمأن مجلس الوزراء، على اكتمال استعدادات وترتيبات الجهات الحكومية المعنية بأعمال الحج لتنفيذ خططها الأمنية والوقائية والتنظيمية والخدمية، وفق منظومة عمل تكاملي رفيع تهدف إلى المزيد من التيسير على ضيوف الرحمن لأداء الشعيرة بشكل آمن صحياً، وبأفضل مستوى من الخدمات والتسهيلات، وأعلى المعايير للحفاظ على سلامتهم من تبعات وآثار جائحة فيروس كورونا وسبل الوقاية منها، سائلاً المولى جلت قدرته أن يكتب لهم حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً.

وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، أن المجلس اطلع على جملة من التقارير ذات الصلة بجائحة فيروس كورونا وتطوراتها على الصعيدين الوقائي والعلاجي، وآخر إحصاءات الحالات المسجلة في المملكة، وما يقدم لها من الاهتمام والرعاية الصحية والعناية الطبية، في ضوء استقرار الحالات الحرجة والإصابات، والارتفاع في معدل حالات التعافي، مع الاستمرار في الرصد والمتابعة الدائمة لكل المستجدات، والتوسع في نطاق الفحوصات في مختلف المناطق، عبر المختبرات المتخصصة بأعلى مستويات الجودة.

وتناول مجلس الوزراء، ما تضمنته الدورة الثالثة من أعمال مجلس التنسيق السعودي العراقي في الرياض، من بحث فرص التعاون في المجالات كافة، وتنمية الشراكة الاستراتيجية، وفتح آفاق جديدة من التعاون في المجالات الاقتصادية والتنموية، وتعميقه في الشؤون الدولية والإقليمية، وحماية المصالح المشتركة، والتي جاءت امتدادا لجهود تعزيز العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية، بما يخدم تطلعات حكومتي وشعبي البلدين الشقيقين.

وأشار المجلس، إلى ما أحرزته المملكة من تقدم في سلم الترتيب العالمي لمؤشر البنية التحتية الرقمية للاتصالات وتقنية المعلومات الذي تصدره الأمم المتحدة لقياس تطور الحكومة الإلكترونية بتحقيقها المركز السابع والعشرين عالمياً والثامن بين دول مجموعة العشرين، وعده تتويجاً لجهود عدد من القطاعات الحكومية التي تتشارك في صناعة حاضر جديد يليق بمكانة المملكة وتطلعها للريادة عالمياً في ظل رؤية 2030.

وبين معالي الدكتور ماجد القصبي أن مجلس الوزراء عدّ، إعلان المملكة، وبتعاون مشترك مع الدول الست في مركز استهداف تمويل الإرهاب، تصنيف ستة أسماء قدمت تسهيلات ودعماً مالياً لصالح تنظيم داعش الإرهابي، بأنه يجسد مزيداً من الاستهداف لتعطيل تمويل التنظيمات الإرهابية وتقويض قدرتها على إخفاء أنشطتها وتمويل عملياتها، ومواصلة المركز تنسيق الإجراءات والجهود لتعطيل تمويل الإرهاب، ومشاركة المعلومات الاستخباراتية المالية، وبناء قدرات الدول الأعضاء من أجل استهداف الأنشطة التي تشكل تهديداً على أمنها الوطني.

وتطرق المجلس إلى ما اتخذه مجلس الأمن الدولي بشأن ناقلة النفط (صافر) الراسية في ميناء رأس عيسى في اليمن منذ عدة أعوام، مع تزايد خطر تحللها أو انفجارها، ووقوع كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية لليمن ودول الجوار، مجددا إدانة المملكة للممارسات غير المسؤولة من الميليشيات الحوثية الإرهابية المتسببة بذلك، ومطالبتها مجلس الأمن بإعلان تدابير قوية وحاسمة والقضاء على الخطر الذي تشكله الناقلة.

واطلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً:

تفويض صاحب السمو الملكي وزير الطاقة ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الباكستاني في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية في مجال الغاز الطبيعي المسال، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب البنيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بنين، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثا:

تفويض معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الإماراتي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال الشؤون الإسلامية بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية والهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً:

الموافقة على مذكرة تعاون في مجال الملكية الفكرية بين الهيئة السعودية للملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية ومكتب البراءات الياباني في اليابان.

خامساً:

تفويض صاحب السمو وزير الخارجية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع اتحاد المصارف العربية في شأن مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية واتحاد المصارف العربية في شأن المكتب الإقليمي للاتحاد، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادساً:

تفويض معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث واتخاذ ما يلزم حيال الموافقة على مشروع ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي، ورفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

سابعاً:

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية مصر العربية.

ثامناً:

الموافقة على بروتوكول تعديل الفقرة (أ) من المادة (50) من معاهدة شيكاغو للطيران المدني الدولي، القاضي بزيادة عدد أعضاء مجلس منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) إلى (40) عضواً، وبروتوكول تعديل المادة (56) من المعاهدة القاضي بزيادة عدد أعضاء لجنة الملاحة الجوية إلى (21) عضواً.

تاسعاً:

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الأنشطة الفضائية للأغراض السلمية.

عاشراً:

الموافقة على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للغذاء والدواء في المملكة العربية السعودية والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية في مملكة البحرين للتعاون في مجال المستحضرات الصيدلانية والأجهزة واللوازم والمنتجات الطبية والدراسات السريرية.

حادي عشر:

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ثاني عشر:

تعديل الفقرة (1) من المادة (الخامسة) من تنظيم مجمع الملك عبدالعزيز للمكتبات الوقفية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (389) وتاريخ 15 / 9 / 1437هـ ليكون صاحب السمو وزير الثقافة نائباً لرئيس مجلس أمناء المجمع.

ثالث عشر:

الموافقة على الترتيبات التنظيمية لبرنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة، بالصيغة المرافقة للقرار.

رابع عشر:

تعديل البند (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (39) وتاريخ 16 / 1 / 1438هـ ليكون بالنص الآتي : " قيام المؤسسة العامة للحبوب بشراء القمح من المزارعين ـ في حال اختيارهم زراعة القمح بديلاً للأعلاف الخضراء ـ لمدة خمس سنوات بما لا يتجاوز مليون ونصف المليون طن لكل عام بأسعار تحددها المؤسسة مسترشدة بالأسعار الدولية السائدة."

خامس عشر:

يكون اختصاص الطرق المنفذة والمستقبلية الواقعة داخل النطاق العمراني لوزارة الشؤون البلدية والقروية وضمن مسؤولياتها، ويكون اختصاص الطرق المنفذة والمستقبلية الواقعة خارج النطاق العمراني لوزارة النقل وضمن مسؤولياتها.

سادس عشر:

الموافقة على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو الآتي:

ـ ترقية إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم الدريويش إلى وظيفة (مدير عام المقررات والقواعد) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية.

ـ ترقية جديع بن محمد بن حمود الجديع إلى وظيفة (مستشار شرعي) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

ـ ترقية المهندس / عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز الغدير إلى وظيفة (مدير عام المشاريع والشؤون الهندسية) بالمرتبة الرابعة عشرة بالأمن العام.

ـ ترقية المهندس / ناصر بن خالد بن ناصر الماضي إلى وظيفة (مستشار هندسي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الحرس الوطني.

ـ ترقية المهندس / حمود بن سبهان بن علي السبهان إلى وظيفة (وكيل مساعد للشؤون الفنية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الحرس الوطني.

ـ ترقية فهد بن مبروك بن عبدالحي العبدالرزاق إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة الرابعة عشرة بكلية الملك خالد العسكرية.

ـ ترقية عبدالحميد بن علي بن صالح السبعان إلى وظيفة (مدير عام الشؤون المالية والإدارية) بالمرتبة الرابعة عشرة بكلية الملك خالد العسكرية.

ـ ترقية إبراهيم بن حمد بن عبدالله المعجل إلى وظيفة (مدير عام خدمات المعلومات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.

ـ ترقية خالد بن عبدالعزيز بن سلطان الرشيد إلى وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة الرابعة عشرة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ـ ترقية سليمان بن محمد بن عبدالله أبو عباة إلى وظيفة (مدير عام فرع) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

ـ ترقية عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز التويجري إلى وظيفة (مدير عام الرقابة على أداء المؤسسات العامة والشركات) بالمرتبة الرابعة عشرة بالديوان العام للمحاسبة.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقريران سنويان للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وصندوق التنمية العقارية عن عامين ماليين سابقين، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

رئيس مجلس الشورى يرأس وفد المملكة في الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس الخليجية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 ذو الحجة 1441هـ - 22 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1832850

رأس معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وفد مجلس الشورى المشارك في الاجتماع الثالث عشر لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي استضافه المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي، بحضور أصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور نايف الحجرف.

ورفع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله آل الشيخ خلال الاجتماع صادق الدعاء لله -عز وجل-بأن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة، وأن يمن عليهما بالشفاء العاجل، سائلًا المولى -عز وجل-أن يديم عليهما الصحة والعافية.

كما هنأ معالي رئيس مجلس الشورى خلال مداخلته في الاجتماع معالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة صقر غباش لرئاسته الاجتماع الثالث عشر، مبيناً معاليه أن هذا الاجتماع يأتي في ظروف استثنائية جراء جائحة فايروس كورونا المستجد **(covid-19)** وتداعياتها وآثارها على المنطقة والعالم

وعبر أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس في بيانهم الصحفي الختامي للاجتماع عن صادق الدعوات والتمنيات بعاجل الشفاء والصحة، والعافية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، سائلين المولى عز وجل لهما موفور الصحة والعافية.

واستذكر أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية الخليجية المكانة الخالدة للمغفور له بإذن الله تعالى صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد –رحمه الله-، مشيدين بمسيرته الطيبة وإسهاماته الجليلة كأحد المؤسسين والداعمين لمجلس التعاون الخليجي، داعين الله تعالى لصاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، أن يوفقه ويسدد خطاه؛ لمواصلة مسيرة التنمية الشاملة بسلطنة عمان.

كما رفع أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس برقية شكر وتقدير لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان -حفظه الله-، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، على جهوده المخلصة وجهود دولة الامارات العربية المتحدة في تطوير أُسس العمل الخليجي المشترك، وتعزيز آفاق التعاون والتنسيق المشترك بين دول المجلس.

كما قدم أصحاب المعالي والسعادة الشكر والامتنان للمملكة العربية السعودية ومعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، لاستضافة المملكة الاجتماع الدوري الثاني عشر، الأمر الذي ساهم في إنجاح تلك الاجتماعات واللقاءات الخليجية المشتركة بما يعزز العمل البرلماني الخليجي المشترك.

وناقش رؤساء المجالس الخليجية خلال اجتماعهم عددًا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اجتماعهم الدوري الثالث عشر، تمهيداً لرفعها للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ووافق المجتمعون بحسب البيان الختامي على إقرار كافة البنود المدرجة على جدول أعمال الاجتماع، والتي جاء من بينها الموافقة على التقرير السنوي لرئيس الاجتماع الدوري الثاني عشر لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي قدمه رئيس مجلس الشورى بسلطنة عمان الشيخ خالد بن هلال المعولي، حيث قدم أصحاب المعالي والسعادة شكرهم وتقديرهم لرئيس مجلس الشورى بسلطنة عمان على ما بذله من جهود وإسهامات قيمة خلال فترة توليه رئاسة الاجتماع الثاني عشر.

واطلع أصحاب المعالي والسعادة الرؤساء على نتائج ندوة دور المجالس التشريعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، معبرين عن شكرهم لمجلس الشورى في سلطنة عمان على استضافة وتنظيم الندوة، ومثمنين في الوقت نفسه ما توصلت اليه الندوة من نتائج وتوصيات هامة، بما يحقق آمال وتطلعات شعوب دول الخليج العربية.

كما أقر أصحاب المعالي والسعادة الرؤساء اختيار موضوع السياسات المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، ليكون الموضوع الخليجي المشترك لعام 2020م والذي يشمل النظر في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والاجتماعية والثقافية لاسيما بعد تبعات فايروس كورونا المستجد، والذي سيتم مناقشته في إطار أعمال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقيام المجلس الوطني الاتحادي بدولة الامارات العربية المتحدة بتنفيذ الأنشطة والفعاليات المتعلقة بهذا الموضوع بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واستعرض المجتمعون ما تم اتخاذه من إجراءات وخطوات بشأن تعزيز العلاقات مع البرلمانات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، وأقروا تكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالتنسيق مع المجلس الوطني الاتحادي بدولة الامارات "دولة الرئاسة للاجتماع الدوري الثالث عشر لرؤساء المجالس" لاستكمال الزيارات المتبادلة بين المجالس الخليجية والبرلمان الأوروبي، والموافقة على قيام المجلس الوطني الاتحادي بتنسيق اجتماع بين المجالس التشريعية الخليجية والبرلمان الأوروبي.

كما وجه أصحاب المعالي والسعادة الرؤساء بالتنسيق مع المجلس الوطني الاتحادي لعقد اجتماعات بين المجالس التشريعية الخليجية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (غرولاك) على هامش أعمال الاتحاد البرلماني الدولي.

وأشاد أصحاب المعالي والسعادة الرؤساء في بيانهم الختامي بجهود قادة وحكومات دول التعاون لدول الخليج العربية في التصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد، وتداعياتها الصحية، والاقتصادية، واستعادة الحياة الطبيعية، مشددين على أهمية الإسراع في تأسيس منظمة وآليات متكاملة للأمن الغذائي والمائي والدوائي والصحي، بين دول مجلس التعاون الخليجي، والسعي لاستكشاف مصادر جديدة للنمو واستدامة الاقتصاد.

وأبدى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ومعالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة صقر غباش خلال الاجتماع تأييدهما لمرشح مملكة البحرين النائب عادل العسومي لرئاسة البرلمان العربي في دورته القادمة، فيما لم يوافق رئيس مجلس الامة بدولة الكويت على ذلك، وطلب التأجيل.

وهنأ أصحاب المعالي والسعادة معالي الدكتور نايف الحجرف، على الثقة الغالية التي منحت له من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون -حفظهم الله-بتعيينه أميناً عاماً لمجلس التعاون، متمنين له التوفيق والنجاح في أداء مهامه ومسؤولياته في قيادة الأمانة العامة، ومواصلة مسيرة تعزيز العمل الخليجي المشترك لتحقيق الأهداف السامية للمجلس.

ويضم وفد المملكة المشارك في الاجتماع معالي الأمين العام لمجلس الشورى عضو لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية الأستاذ محمد بن داخل المطيري، وأعضاء المجلس أعضاء لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية الدكتور عبد المحسن بن عبد الله آل الشيخ، والدكتور زهير بن فهد الحارثي، وعددًا من المسؤولين في المجلس.

4أهداف لإسناد خدمات "المزادات القضائية" للقطاع الخاص

سرعة استيفاء الحقوق وتسهيل عملية التصفية.. "العدل:«

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 01 ذو الحجة 1441هـ - 22 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/693812

المدينة - الرياض

وقّعت وزارة العدل ومركز الإسناد والتصفية «إنفاذ» اتفاقية ليقدم المركز خدمة البيع والتصفية وإسناد طلبات التنفيذ للقطاع الخاص، وذلك بهدف التيسير على المستفيدين. وقال الحساب الرسمي لوزارة العدل عبر موقع «تويتر»: «اتفاقية بين وزارة العدل و(إنفاذ) تسند خدمات البيع والتصفية للقطاع الخاص.«

وأوضحت وزارة العدل ان هناك 4 اهداف تتضمن سرعة استيفاء الحقوق، وتسهيل عملية التصفية، والتيسير على المستفيدين، ورفع جودة المزادات القضائية.
يذكر أن وزير العدل، الدكتور وليد الصمعاني دشن في رمضان الماضي الموقع الإلكتروني لمركز الإسناد والتصفية «إنفاذ»، ومنصَّة التسجيل الخاصة بمزوِّدي الخدمة.
وستُمكن هذه المنصة القطاع الخاص من الدخول والمنافسة في أنشطة البيع والتصفية للأعمال المُسندة للمركز من قبل القضاء أو الجهات الحكومية والخاصة.
وكانت الوزارة أوضحت في وقت سابق أن الاستعانة بالقطاع الخاص في المحاكم التجارية تشمل مرحلة التهيئة قبل قيد الدعاوى، مشيرة إلى أن الاستعانة بالقطاع الخاص وفق المادة السادسة من النظام تكون بقرار يصدر من وزير العدل.
ولفتت وزارة العدل إلى أن قرار الاستعانة بالقطاع الخاص في المحاكم التجارية يجب أن يراعي الآتي: استيفاء المتطلبات القانونية لممارسة النشاط، وتوافر الخبرات الفنية والقدرات المادية اللازمة للقيام بالعمل، والالتزام بالشروط الفنية الخاصة، والإفصاح عن أي مصالح ولو كانت محتملة، والتعهد بعدم إفشاء أي معلومات يتم الاطلاع عليها ولو بعد الانتهاء من العمل.

التأمينات الاجتماعية تدعو حديثي التخرج للانضمام إلى برنامج النخبة

يهدف إلى تأهيل الكفاءات الواعدة من خلال عدة برامج تدريبية مكثفة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 01 ذو الحجة 1441هـ - 22 يوليو 2020م
https://sabq.org/pyvZjG

دعت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حديثي التخرج للانضمام إلى برنامج النخبة.
وبيّنت عبر حسابها في تويتر، أن البرنامج يهدف إلى تأهيل الكفاءات الواعدة من حديثي التخرج وتسريع عملية بناء الكفاءات الخاصة بهم من خلال عدة برامج وأساليب تدريبية مكثفة
وأشارت إلى أن البرنامج يضم مسارين وهما مسار الأعمال ومسار تقنية المعلومات كما يوفر عددًا من المزايا؛ كالراتب الشهري، وتأمين طبي، ودورات تدريبية، وتدريب على رأس العمل، ويتم القبول وفق مجموعة من المعايير.

غدا .. تطبيق المرحلة الأولى من قرار توطين الصيدلة بنسبة 20٪.

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 01 ذو الحجة 1441هـ - 22 يوليو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/07/21/article_1880991.html

» الاقتصادية» من الرياض
تبدأ وزارة الموارد البشرية غدا بتطبيق المرحلة الأولى من قرار توطين مهنة الصيدلة بنسبة 20٪.
وكانت الوزارة أصدرت في وقت سابق قرارا يقضي بتوطين تدريجي لمهنة الصيدلة والتخصصات التابعة لها في جميع أنشطة سوق العمل ومنافذ بيعها وذلك على مرحلتين، حيث تستهدف المرحلة الأولى توطين 20% من العاملين في المهنة تبدأ غداء؛ فيما تستهدف المرحلة الثانية توطين 30 % اعتباراً من تاريخ 01 / 12 / 1442 هـ.

الدفع الإلكتروني .. التعاملات تتغير

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 01 ذو الحجة 1441هـ - 22 يوليو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/07/21/article_1881076.html

عبد الحميد العمري

انتشرت أنظمة الدفع الرقمي بصورة كبيرة خلال الفترة الأخيرة بسبب الانتشار المتزايد للخدمات المصرفية والتسوق عبر الإنترنت. ومع تقدم العالم بدرجة أكبر في مجال تطوير التكنولوجيا، يمكننا أن نرى ظهور نظم الدفع الإلكتروني وأجهزة تجهيز المدفوعات، ومع تلك الزيادة والتحسين وتوفير معاملات دفع عبر الإنترنت أكثر أمانا من أي وقت مضى، ستقل نسبة استخدام الشيكات والمعاملات النقدية جراء ما تقدمه تلك النظم الجديدة من خدمات متنوعة إلى رواد الأعمال.
ومن هذا المنطلق، فإن الهجمة التي تتعرض لها الأوراق المالية "البنكنوت" حاليا، ليست جديدة بالطبع، فالدفع الإلكتروني أو بواسطة البطاقات الائتمانية البلاستيكية التقليدية، انتشر تدريجيا منذ سبعينيات القرن الماضي. ومع التقدم المذهل للتكنولوجيا في العقود التي تلت ذلك، صار الدفع الإلكتروني جزءا أصيلا وأساسا من المعاملات المالية والتجارية، ولا سيما على صعيد أسواق التجزئة.
حتى صار وضع البطاقة المصرفية في جهاز الدفع، أسلوبا متخلفا، بعدما أصبحت إمكانية الدفع بعدم ملامسة الجهاز المشار إليه. فضلا عن استخدام أجهزة الهواتف الذكية في عمليات الدفع، بما في ذلك، الصعود إلى المواصلات العامة والتاكسي والقطارات، وغير ذلك من خدمات على مدار الساعة وفي كل الساحات تقريبا. فالدفع الإلكتروني - الرقمي ليس جديدا، وشهد تحولات كبيرة في العقود القليلة الماضية، كلها تصب في مصلحته، وتقلص من تعاملات الأوراق النقدية.
ومع انفجار الأزمة الصحية والاقتصادية التي خلفها وباء كورونا المستجد، ناشدت الجهات الصحية الحكومية في معظم دول العالم مواطنيها، لتجنب استخدام الأوراق النقدية، نظرا إلى إمكانية نقلها ملوثات ربما أدت إلى الإصابة بالفيروس

الخطير. حتى إن بعض الدول الإسلامية، حذرت من منح "العيديات" للأطفال على شكل نقود، وشجعت على تقديم الهدايا بدلا منها، أو بطاقات ائتمانية محدودة القيمة ومخصصة لمحال تجارية بعينها.
ومع اضطراب الساحة العالمية من جراء الوباء المشار إليه، بدأت المحال التجارية ونقاط الخدمات المختلفة، بتشجيع عملائها على استخدام البطاقات الذكية، ولا سيما تلك التي ليس من الضروري أن تضعها في جهاز الدفع مباشرة، ويمكن تمريرها عليه دون أن تلمسه أو تلمس اللوحة الخاصة بالأرقام. ووفق الإحصائيات الحكومية التي أعلنتها أغلبية الدول، فإن نسبة استخدام الأوراق النقدية تراجعت بصورة كبيرة، إلى درجة أن بعضها بات يفكر في طباعة أعداد أقل من الأوراق النقدية في المستقبل.
فالدفع الإلكتروني، لا يستدعي ملامسة بعض الأسطح المشتبه بها، كما أنه أثبت على مدى عقود أنه طريقة مثالية على الصعيد الأمني، خصوصا في دول تعاني ارتفاع مستوى جرائم السرقة والنشل. التحول المأمول باتجاه الدفع الإلكتروني ليس ملائما لعدد كبير من الدول، بسبب تخلف أنظمتها المصرفية، فضلا عن وجود مليارات البشر الذين لا يملكون حسابات مصرفية أصلا، خصوصا في الدول الفقيرة، فالسيولة النقدية ستتواصل إلى أجل لن يكون قصيرا في المستقبل، إلى أن تتواءم آليات الدفع مع الحراك الاستهلاكي تماما.
وهناك معوقات أخرى في هذا المجال، تتعلق بوجود شريحة على مستوى العالم لا تزال تعتقد أن الحفاظ على الأوراق المالية، أكثر أمانا في وقت الأزمات الاقتصادية، ولا سيما الكبيرة منها، فضلا عن نسبة أخرى لا تزال ترفض التعامل مع المصارف، لأسباب قد لا تبدو مقنعة، لكنها موجودة ويستند إليها.
فعلى سبيل المثال، يستخدم الأمريكيون مبالغ أقل على شكل أوراق نقدية، لكنهم يحتفظون بالمزيد، الأمر الذي يشكل تحديا للمجلس الاحتياطي الفيدرالي "البنك المركزي" وللبنوك المركزية الأخرى على مستوى العالم. لكن كل المؤشرات تدل على أن العالم يتجه بالفعل نحو أوراق نقدية أقل، واستخدام أوسع لوسائل الدفع الإلكترونية، خصوصا تلك التي تسحب من الحسابات المصرفية الجارية مباشرة، أي البطاقات غير الائتمانية. وفي ظل وباء كورونا المستجد، أدركت شرائح واسعة على المستوى العالمي، أهمية الدفع الإلكتروني، وما يشكله من أمان على الصعيدين الصحي والأمني.
إنها مرحلة ستسرع بالفعل عملية التخلص الأشمل لأوراق النقد، المتهمة دائما بأنها قد تكون ملوثة وناقلة لفيروسات لا أحد يراها بالعين المجردة. والخلاصة، تفيد نظم الدفع الرقمي الأفراد والمجتمع برمته من خلال إدراج مزيد من الأفراد في النظام المالي الرسمي بامتلاك حسابات مصرفية، كما تمنح نظم الدفع الرقمي أصحاب منشآت الأعمال حافزا قويا لإجراء معاملات مالية رسمية ومن ثم تزيد من الشفافية المالية وتحد من الفساد وأنشطة أخرى غير مشروعة.

المرأة السعودية.. تمكين وطموح

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 ذو الحجة 1441هـ - 22 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1832877

كلمة الرياض

تُحظى المرأة السعودية برعاية كريمة وكبيرة، من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين- يحفظهم الله- ومن جميع قطاعات الدولة، مما عزز من مكانتها وتمكينها، كعنصر فعَّال بالمجتمع، اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.
وتعدّ المملكة من الدول السبَّاقة في المصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة الداعمة لحقوق المرأة، وتحرص دائمًا على منحها جميع حقوقها المدنية والإنسانية، دون أي تفرقة، وذلك وفقًا لتعليمات ديننا الحنيف الذي أعطى المرأة حقوقها منذ 1400 سنة ووفقاً للاتفاقيات الإقليمية والدولية.

لقد واجهت المرأة السعودية، في الماضي، عدة تحديات، أبرزها عدم توليها مناصب قيادية بالجهازين التشريعي والتنفيذي وبالسلك الدبلوماسي، فضلاً عن عدم إعطائها حرية مباشرة عملها التجاري وحرية التنقل، والسفر للخارج، بجانب تحديات التدريب والتأهيل، التي لم تكن متوفرة لها بالصورة المطلوبة.
ولكن خلال الأعوام الماضية، ووفقاً لسياسة تمكين المرأة التي اتبعتها الدولة، حصلت المرأة السعودية على عدة مكاسب، أبرزها توليها لمناصب قيادية بالجهازين التشريعي والتنفيذي والسلك الدبلوماسي، ومشاركتها كناخبة ومرشحة بانتخابات المجالس البلدية لأول مرة في تاريخها، بجانب استحداث أقسام لها بالقطاع العسكري، كالجوازات والسجون والدفاع المدني والمرور، فضلًا عن السماح بممارسة عملها التجاري دون وكيل، وبموجب التعديلات في أنظمة السفر والأحوال المدنية، تم منحها حرية التنقل والسفر لخارج المملكة والقيادة.
واستطاعت المرأة السعودية أن تخطو خطوات تاريخية مشرّفة تناسبت مع ثقافة المجتمع ومتغيراته، وما يؤكد المكانة المميزة التي تحظى بها المرأة السعودية، أن رؤية 2030 أكدت أن المرأة، تعد عنصرًا مهمًا من عناصر القوة، متعهدة بالاستمرار في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها، وقد تحقق ذلك.
وخلال الأعوام الأخيرة، أثبتت المرأة السعودية، كفاءةً وقدرة عالية، حيث تركت بصمة واضحة في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، نتيجة للقوانين والتشريعات التي أعطتها كافة حقوقها كمواطنة، مما أسهم في رفع نسبة مشاركتها بسوق العمل إلى 25 % بنهاية 2019م.
وشهدنا لها مشاركات لافتة بعدة منابر إقليمية ودولية، منها مؤتمرات دافوس ويوروموني الدولية، والآن تشارك في أعمال مجموعة العشرين، التي تقودها المملكة عبر مجموعة «تواصل المرأة العشرين»، والتي تأتي ضمن 8 مجموعات للتواصل، لوضع وجهات النظر المختلفة بشأن التحديات المالية والاجتماعية والاقتصادية على طاولة مباحثات قمة العشرين.
وأعدت المرأة السعودية، بعناية فائقة أعمال هذه المجموعة، عبر عقدها عدة لقاءات حوارية، بمشاركة نخبة من الشخصيات النسائية، والجمعيات المتخصصة تحت «سلسلة الحوارات الوطنية حول المرأة السعودية» ناقشت عبرها أولويات المرأة السعودية وتمكينها، ودورها الفاعل في مختلف المجالات.
والإنجازات التي حققتها المرأة السعودية خلال الفترة الماضية، بجانب ما تقلدته من مناصب قيادية، في مختلف الأجهزة التشريعية والتنفيذية، يجعلها القاسم المشترك الأبرز مع الرجل، في نهضة وتطور المملكة في مختلف المجالات، اقتصاديًا، واجتماعيًا وثقافيًا، وسياسيًا، وتمكين المرأة السعودية لا يمثل فقط انتصاراً لها، بل هو اكتساب لحقوقها كاملة، كعنصر فعَّال في المجتمع.

كاريكاتير

	الاقتصادية الإلكترونية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية** **الاربعاء 01 ذو الحجة - 22 يوليو 2020م** https://www.aleqt.com/
	AL-JAZIRAH الجزيرة .Com **المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 01 ذو الحجة 1441هـ - 22 يوليو 2020م** https://www.al-jazirah.com/2020/20200722/cr1.htm